

تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري على الحصيلة الضريبية في العراق من سنة (2008 - 2020)  
 بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

The effect of government investment spending on tax revenue in Iraq from( 2008 - 2020) -  
 Applied research in The General Authority for Taxes.

mazinsaad199@gmail.com	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	مازن سعد جاسم
awadsaad65@gmail.com	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أ.م. د سعد سلمان عواد

### المستخلص

تعد نفقات الموازنة العامة بقسميها التشغيلي والاستثماري عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي والاجتماعي لاي دولة ، ومالها من تأثير على مختلف الفعاليات الاقتصادية كالدخل وتشغيل الأيدي العاملة والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع وان النمو في النفقات الاستثمارية بشكل كامل ينعكس على الإيرادات الضريبية لما شهده من نمو اقتصادي، وفي ضوء ذلك استند البحث على فرضية أساسية هل زيادة او تخفيض نفقات الاستثمارية له تأثير في زيادة او تخفيض الحصيلة الضريبية، وما هو مستوى العلاقة بينهما ؟ ولتحقيق هدف البحث فقد تم اختيار اسلوب استقرائي تحليلي لقياس تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية كمياً باستخدام البيانات المالية التي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للضرائب ووزارتي المالية والتخطيط

**الكلمات المفتاحية:** نفقات الموازنة الاستثمارية ، تقدير الضريبة، الحصيلة الضريبية

### Abstract

The expenditures of the general budget, in its operational and investment divisions, are a basic factor in the economic and social growth of any country, and its impact on various economic activities such as income, employees , and the standard of living of members of society. This was based on a basic premise: Does increasing or decreasing investment expenditures have an effect on increasing or decreasing the tax proceeds, What is the level of relationship between them? and to achieve the goal of the research, an inductive and analytical method was chosen to measure the impact of the investment budget expenditures on the tax outcome quantitatively using the financial data obtained from The General Authority for Taxes, Ministry of Finance and Ministry of Planning.

**Keywords:** Investment budget expenditures, Tax estimate, Tax proceeds

### المقدمة :

الموازنة العامة ليست وسيلة لتلبية احتياجات الحكومة واداراتها العامة لإنجاز وظائفها فحسب ، بل اصبحت لها وظائف اخرى رئيسية ، ومهمة خاصة فهي تعد وسيلة لضبط السياسة المالية للدولة وتحقيق اهدافها وتنفيذ سياستها الاقتصادية وتنقسم نفقات الموازنة العامة الى قسمين رئيسيين هما النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية ، اذ يتم انفاق الاولى على تسيير الامور الاعتيادية للدولة ، اما الثانية فهي تنفق لإقامة المشاريع الحيوية لمختلف قطاعات الدولة التي يكون لها دور مهم على مستوى السياسة الاقتصادية للدول ، لذا يمكن القول بأن الموازنة العامة بشقيها التشغيلي والاستثماري عاملاً مهماً وواحداً من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي ويؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية كما انها تؤثر على معظم الفعاليات الاقتصادية فهذا يدل على تأثيرها على الضرائب التي تتأثر بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية ، اذ تعد الضرائب احد اهم المصادر الرئيسية لتوفير الاموال

اللازمة للدولة لتغطية نفقاتها العامة ليس هذا فحسب بل تعتبر اداة مهمة وفاعلة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية في مختلف دول العالم ، ولهذا جاءت فكرة البحث لقياس مدى تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية على الحصيلة الضريبية ، وعلى هذا الاساس تضمن البحث ثلاثة محاور تضمن المحور الاول على منهجية البحث ، كما تطرق المحور الثاني للاطار النظري لنفقات الموازنة الاستثمارية والحصيلة الضريبية ، اما المحور الثالث فتضمن التأطير العملي للبحث ، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

المحور الاول : منهجية البحث

المحور الثاني :التأطير النظري

المحور الثالث: التأطير العملي

### المحور الاول منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث: ان النشاط الاقتصادي في العراق يتأثر بشكل كبير بالنفقات العامة للدولة التي تنفقها لمزاولة الانشطتها المختلفة ، وخاصة نفقات الموازنة الاستثمارية منها التي يتم تخصيصها ومن ثم يتم صرفها سنويا بمختلف المشاريع الاستثمارية للدولة ، اذ ان هذه النفقات لها تأثير على الحصيلة الضريبية وتكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

هل الزيادة او تخفيض في نفقات الموازنة الاستثمارية له تأثير في زيادة او تخفيض الحصيلة الضريبية والى اي مدى يمكن

ان تؤثر هذه النفقات في الحصيلة الضريبية ؟

1-1-2 اهمية البحث: تاتي اهمية البحث من خلال معرفة تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية التي تنفقها الدولة على جميع المشاريع الاستثمارية على الحصيلة الضريبية ففي حالة زيادة تلك النفقات ستؤدي الى زيادة بالحصيلة الضريبية وفي حالة تقليل تلك النفقات ستؤدي الى انخفاض واضح في الحصيلة الضريبية

1-1-3 هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية وكيفية استثمار هذه النفقات في تحقيق زيادة واضحة على الحصيلة الضريبية لتحديد درجة العلاقة بين هذين المتغيرين وتجسيدها في معادلة رياضية تمثل سمة هذه العلاقة في البيئة العراقية .

1-1-4 فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية رئيسية هي:

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لزيادة او تخفيض في النفقات الاستثمارية على الحصيلة الضريبية

1-1-5 منهج البحث :يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال التحليل باستخدام اساليب احصائية واساليب كمية ووصفية في تحليل البيانات الخاصة بموضوع الدراسة للسنوات (2008 - 2020)

1-1-6 حدود البحث:

1- الحدود المكانية ، وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط

2- الحدود الزمانية (السنوات 2008-2020)

## المحور الثاني:التأثير النظري

## 2-2نفقات الموازنة الاستثمارية

2-2-1 مفهوم النفقات الاستثمارية:تعد النفقات الاستثمارية احدى اهم ادوات السياسة الاقتصادية التي تهدف الى تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توزيع التخصيصات المالية على الوحدات الحكومية على المشاريع والتي يجري توجيهها نحو البناء مشاريع انتاجية جديدة او استكمال مشاريع اخرى ، او التوسع في المشاريع القائمة والتي يترتب عليها خلق سلع وخدمات جديدة تضاف الى الناتج المحلي الاجمالي ، فضلا عن استكمال بناء الهياكل الارتكازية للتنمية (عبادي و الزيايدي ،2015: 10)

2-2-2 تعريف الموازنة الاستثمارية: تعددت التعريفات التي تناولت الموازنة الاستثمارية سوف نذكر بعض منها فقد عرفها الفضل والنور على انها (تعبير كمي للبرامج الاستثمارية لفترة مستقبلية طويلة الاجل يوافق عليها ويربطها المسؤولين ويتخذون هدف واساساً للرقابة لأفضل استثمار للموارد المتاحة (الفضل وعبد الناصر، 2002 : 211) وكذلك عرفها (wild) بأنها عملية تحليل الاستثمارات البديلة الطويلة الاجل واتخاذ قرار قبولها او رفضها ، وهذه القرارات تتضمن تطوير منتج جديد او عملية شراء آلة جديدة او انشاء مبنى جديد والهدف من هذه القرارات هو الحصول على عوائد استثمارية مريحة

2-2-3 اهمية الموازنة الاستثمارية : (عبد الحميد ، 2005 : 489 )

1- تسهم الموازنة الاستثمارية في الحصول على افضل الموجودات خلال فترة زمنية قياسية .

2- تساعد على ثبات واستمرار في العمل من خلال التخطيط المنظم في وقت الحصول على الموجودات.

3- تساعد الادارة الوحدات الاقتصادية في التخطيط بشكل صحيح .

4- تساعد في تقييم المشاريع وتحديد العائد ( الربحية ) ومقدار المخاطرة المصاحبة للأرباح.

2-2-4 خصائص الموازنة الاستثمارية:( الطائي و الخرسان، 2016 : 152)

1- ان المشاريع الاستثمارية تحتاج الى مبالغ كبيرة لتنفيذها

2- دائما ما تكون المشاريع الاستثمارية طويلة الاجل ، اي يمكن الاستفادة منها اكثر من سنة

3- تعد قرارات الاستثمارية من ضمن قرارات السياسات طويلة الاجل للوحدات الاقتصادية

4- تساعد الموازنة الاستثمارية بتحديد الاهداف والية تحقيقها

2-2-5 اشكال نفقات الموازنة الاستثمارية : ( الطائي والخرسان ، 2016 : 151)

1- نفقات على المشاريع البنى التحتية مثل مشاريع الطرق والجسور وكذلك مشاريع السدود وغيرها ن هذه المشاريع التي تقوم بها الدولة التي تحتاج الى مبالغ كبيرة جداً .

2- نفقات المشاريع الانتاجية غالباً ما تكون الهدف منها الحصول على الارباح وتتمثل بالمصانع والمعامل ومنها مصانع النسيج ومحطات توليد الطاقة الكهربائية .

3- نفقات المشاريع الخدمية وتقوم الدول بأنفاقها لتقديم الخدمات لأفراد المجتمع وتتمثل بالحدائق والمنتزهات والمدارس والمستشفيات.

2-2-6 اهداف الموازنة الاستثمارية : لا تختلف اهداف الموازنة الاستثمارية عن اهداف الموازنة العامة فهي تسعى الى تحقيق ما يلي :

1- اهداف تخطيطية : تسعى الموازنة الاستثمارية مجموعة من الاهداف من خلال التخطيط واتخاذ القرار المناسب ويتم ذلك مما يأتي:

أ- تقدير النفقات الاستثمارية لسنة قادمة .

ب- التعاون والتنسيق بين الوحدات المستفيدة .

ج- تحديد تنفيذ الموازنة الاستثمارية خلال فترة زمنية .

2- اهداف رقابية: تساهم موازنة الاستثمارية في تحقيق الرقابة من خلال متابعة نسب تنفيذ المشاريع المقامة وكذلك تحقق من المصرف الفعلي على تلك المشاريع مع ما هو مخصصة لها بالإضافة الى ذلك تحقق من مدى الالتزام التام بالقوانين والتعليمات المالية والادارية (الزويني ، 2008 : 5) .

3- اهداف سلوكية: تؤثر الموازنة بسلك العاملين في الوحدات الحكومية التي تسعى الى اقامة المشاريع من خلال اشراكهم في اعداد دراسة الجدوى عن المشاريع المقترح اقامتها (سلمان و فريح 2017 : 160).

### 2-3-3-1 الحصيلة الضريبية

2-3-1 مفهوم وتعريف الحصيلة الضريبية: تعد الحصيلة الضريبية احد الاهداف الرئيسية والاساسية للضرائب ، اذ ان الحصيلة الضريبية هو الناتج النهائي لعملية فرض الضرائب ، ووردت تعريفات عدة تخص الحصيلة الضريبية يمكن ان نذكر منها :

1- قد عرفت من قبل الشافعي على انها " هي جميع المبالغ التي تحصل من قبل الادارة الضريبية بفرض الضرائب على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لها قانوناً في الدولة خلال مدة زمنية محددة " (الشافعي، 2005: 4)

2- عرفت من قبل خضر " انها الاموال التي تجبى من قبل الادارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الاشخاص ( الافراد ، شركات ) الخاضعين لقانون الضريبي " (خضر ، 2014 : 60)

3- واخيراً عرفها صبري " هي جميع المبالغ التي تحصل من قبل الادارة الضريبية بفرض الضرائب على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لها قانوناً في اية دولة في مدة زمنية معينة " (صبري، 2018: 62)

### 2-3-2 طرائق تقدير الضرائب وطرائق تحصيل مبالغ الضرائب

#### 1- طرائق تحديد الوعاء الضريبية وتقديره

لقد احتل موضوع تحديد الوعاء الضريبي أهمية كبيرة في مختلف الانظمة الضريبية من حيث الحصيلة الضريبية وعدالة التوزيع العبء الضريبي ، ولهذا نجد أن مختلف الدول اهتمت بهذا الموضوع فاتبعت طرائق متعددة في التقدير فهناك طريقتان لتقدير الدخل الخاضع للضريبة هما :

#### 1- الطريقة غير المباشرة في تحديد الضريبة

يوجد طريقتان في تقدير الضريبة وفق هذا الاسلوب :

أ- التقدير على اساس المظاهر الخارجية: بموجب هذه الطريقة تقوم الادارة الضريبية الى تقدير الدخل الخاضع للضريبة عن طريق بعض المظاهر الخارجية لما يملكه المكلف ، فقد تعتمد في تقدير دخل المكلف على أساس بدل القيمة الإيجارية لمنزل ( دراز وأبو دوح، 2006: 161) ، وتميزت هذه الطريقة بالتقدير بعدم تدخل السلطة المالية في الشؤون المالية خاصة للمكلفين ومعرفة وأسرارهم والتي لا يريدون اطلاق الاخرين عليها ، (نعيتل ، 2009 : 54)

ب- طريقة التقدير الجزافي : وتعتمد هذه الطريقة على مجموعة من القرائن لتحديد الدخل الخاضع للضريبة ، حيث يتم ملاحظة عدد العمال ومقدار أجورهم وكذلك عدد الآلات التي يملكها المكلف وطاقتها الانتاجية فضلاً عن حجم رأس المال ( نور وآخرون ، 2003 : 327 ) ، وتعتمد السلطة المالية في تقدير الدخل الخاضع للضريبة في حالة عدم وجود دفاتر محاسبة منتظمة وأمانة (السعدي، 2007: 34-35)

2- الطريقة المباشرة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة: بموجب الطريقة المباشرة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة يوجد عدة الاساليب في تقدير الدخل يمكن ان نذكرها بما يلي :

أ- اسلوب التقدير الاداري المباشر: بموجب هذا الاسلوب يحق لسلطة الضريبية ان تحديد دخل الحقيقي للمكلف من خلال اتباع مختلف الطرق الوسائل التي يمكن الوصول الى دخل المكلف الحقيقي ، واهم ما يمتاز به هذا الاسلوب هو ان يتم تقدير الضريبة على الدخل الحقيقي للمكلف (ياسين ، 2012 : 302) .

ب- **اسلوب التقدير بالاتفاق**: يقوم كل مكلف بتقديم تقرير يتضمن دخله الخاضع للضريبة يتم تسليمه الى السلطة الضريبية في موعد يحدده التشريع الضريبي الخاص بالدولة ، تقوم السلطة الضريبية بتدقيق التقرير الذي قدمه المكلف وبعدها يتم مناقشة البيانات الواردة في التقرير مع المكلف بشكل تفصيلي ( نور والشريف ، 2002 : 233 ).

ج - **اسلوب التقدير الاضافي**: بعد أن تم تقدير الضريبة للمكلف بأية طريقة من طرائق التقدير الضريبية ، وقام بتسديد مبلغ الضريبة المستحقة وبعدها حصلت السلطة الضريبية على معلومات ان التقدير الاولي للضريبة لم يتضمن كافة مصادر الدخل الخاضع ، فعلى السلطة الضريبية في هذه الحالة أن تعود الى تقدير اضافي على مصادر الدخل غير داخله في التقدير الاولي للضريبة ، (الشبلي ، 2013 : 3) .

د- **اسلوب التقدير الذاتي**: وهو أسلوب جديد ظهر في الفترة المعاصرة ويعتبر خطوة مهمة في تطوير عمل الضريبة ، بموجب هذا النوع من التقدير يتيح للمكلف ان يقدم اقرار ضريبي يتضمن أرباحه الخاضعة للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة عليه ، بموجب المعلومات المالية التي جاءت بها بياناته للسلطة الضريبية ولسلطة الضريبة الحق في التحقق من صحة العناصر الخاضعة للضريبة و دقتها ، مما يحقق العدالة والمرونة ووفرة التحصيل (Mruk,2006 : 10).

هـ- **اسلوب التقدير الاحتياطي**: تلجأ السلطة الضريبة لهذا النوع من التقدير في ظل ظروف معين لضمان مبلغ الضريبة قبل ان يتم التقدير النهائي للضريبة وان السبب لجوء السلطة الضريبية لهذا النوع من التقرير عند وجود نقص في الوثائق معلومات (الدوري، 2002 : 54).

2-3-3: **طرائق تحصيل مبلغ الضرائب**: يوجد عدة طرائق لتحصيل مبلغ الضريبة من المكلفين ، اذ على السلطة الضريبية عند اختيارها اسلوب لتحصيل مبالغ الضريبة الأخذ بالحسبان بعض العوامل التي تؤثر على عملية التحصيل Dennis & (Okoye, 2014:63) . وتتمثل هذه الطرائق في الآتي:

1- **التحصيل المباشر من المكلف**: يقوم المكلف بدفع ما عليه من مبالغ مباشرة الى الادارة الضريبية ، وتعتبر من اكثر الطرق شيوعا لما تمتاز به من سهوله وبساطة في التطبيق ( الخرسان ، 2020 : 409).

2- **التحصيل بطريقة الاستقطاع المباشر** (المنبع): تستخدم هذه الطريقة من قبل الادارة الضريبية في العديد من دول العالم حسب قواعد الخاصة بكل دولة اعتماداً على القانون الضريبي النافذ ، وتعتبر هذه الطريقة أداة فعالة في تحصيل مبالغ الضرائب ، وبموجبها يفرض القانون الضريبي على الشخص الثالث بتحصيل الضرائب وتسديدها الى الادارة الضريبية( الخرسان ، 2020 : 410).

3- **التحصيل عن طريق موظفي الادارة الضريبية**: بموجب هذه الطريقة تقوم الادارة الضريبية بارسال احد موظفيها ممثل عنها ( جابي) يسعى هو الى المكلف لتحصيل مبلغ الضريبة منه وتطبق هذه الطريقة في المناطق التي ينعلم فيها وجود دائرة للجباية ( اسماعيل، 2001 : 655 ) .

رابعاً: **العوامل المؤثرة على الحصيلة الضريبية**: هناك عدة عوامل لها تأثير على الحصيلة الضريبية ، ويختلف هذا التأثير من عامل لآخر في الحصيلة الضريبية ضمن المجتمع الضريبي ويمكن ذكر بعض من هذه العوامل:

1- **العوامل ذات الطابع الاقتصادي والتشريعي**: ان مكونات الهيكل الاقتصادي يرتبط بشكل مباشر مع التطور الاقتصادي للدول ، حيث يمكن ملاحظة ان الدول المتقدمة التي تتميز بتعدد الانشطة الاقتصادية ، بينما الدول النامية غالباً ما تكون انحسار انشطتها الاقتصادية ، حيث يعتمد تحديد فاعلية النظام الضريبي حسب الحالة التي يعيشها الاقتصاد السائد ، ( خلف ، 2008 : 228) كما ان التشريعات الضريبية لها تأثير بالحصيلة الضريبية في حالة ضعف الصياغة التشريعية سببه التهرب الضريبي بشكله القانوني وغير القانوني (العسكري، 2014 : 69) .

2- **عوامل الإدارة الضريبية:** تعد الإدارة الضريبية اهم عوامل نجاح عملية الجباية الايرادات الضريبية ، لانها الجهة المسؤولة عن تنفيذ التشريعات الضريبية ، فاذا كان الجهاز الاداري للضرائب يتمتع بالكفاءة والخبرة يؤدي الى جودة العمل الضريبي الذي ينعكس ايجاباً على الحصيلة الضريبية وزيادتها ، (السامرائي 2001 : 132)

3- **العوامل المتعلقة بالمكلف:** يجب ان يكون هناك ثقة من قبل الافراد المجتمع بان الدولة التي يعيش في ظلها تسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية لرعاياها ، فضلا عن تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع وعليه ان يتحلوا بإحساسهم جزء من هذه الدولة وان يقع عليهم عاتق بناء الدولة من خلال الامثال الطوعي للضرائب وان لا يتهربوا او يتقاعسوا عن دفع الضرائب التي بذمتهم (الامام ، 2006: 56).

### المحور الثالث:التأطير العملي

3-3-1 **واقع النفقات الاستثمارية في العراق:** تنقسم النفقات الاستثمارية في العراق لنوعين من النفقات هما نفقات لغرض الانشاء او لغرض التجهيز السلع والخدمات ، و تتم عملية صرف نفقات الاستثمارية في العراق بطريقتين هما:

1- **الانفاق من قبل الحكومة الاتحادية المتمثلة بالوزارات والدوائر غير مرتبطة بوزارة**

2- **الانفاق عن طريق مجالس المحافظات ( المنحلة ) او من قبل المحافظات**

ان الطريقة الاولى هي التي كانت سائدة ومعتمدة في الانفاق الاستثماري على مستوى الدوائر كافة التابعة للوزارات من الشمال الى الجنوب حتى صدور الدستور العراقي الجديد سنة 2005 ، اما الطريقة الثانية في الانفاق الاستثماري مستندة على الدستور العراقي بموجب المادة (118) لسنة 2005 التي اكدت على منح المحافظات غير منتظمة بإقليم صلاحيات واسعة على المستوى الاداري والمالي ويوضح الجدول الآتي:

### جدول (1)نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية في النفقات العامة ونسبة نموها للسنوات (2008 - 2020 )

ملاحظة: المبالغ بملايين الدنانير

السنة	النفقات الاستثمارية	النفقات العامة	نسبة المساهمة النفقات الاستثمارية بالنفقات العامة	نسبة نمو النفقات الاستثمارية
2008	14976015	67277196	22	----
2009	9648658	55589720	17	(36)
2010	14259656	66612736	21	48
2011	21082297	76867903	27	48
2012	29350951	90374782	32	39
2013	40384241	119127556	34	38
2014	25390360	115937762	22	(37)
2015	18564676	70397515	26	(27)
2016	14894008	67067433	22	(20)
2017	16464461	75490115	22	11
2018	13820332	80873188	17	(16)
2019	24422590	111723523	22	77
2020	3208905	76082442	4	(87)
متوسط المساهمة			24	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة المالية /الموازنة المفتوحة وزارة التخطيط /دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

بلغت نسبة النمو في النفقات الاستثمارية من سنة الى اخرى خلال سنوات المختارة في البحث (2008 - 2020) حيث كانت متفاوتة خلال هذه السنوات ، كانت منخفضة جداً في سنة 2009 بنسبة انخفاض (36%) عن سنة 2008 ، ولنفس السبب المذكور في اعلاه الذي يخص هذه السنة ، ثم شهدت النفقات الاستثمارية بالتطور بالنمو من سنة بعد سنة منذ 2010 ولغاية 2014 ، بعد زوال مسببات

الانخفاض بنسب نمو كانت ( 48 ، 48 ، 39 ، 38 ) على التوالي ، ثم بدأت بالانخفاض بالنمو من سنة 2014 ولغاية سنة 2016 ، بسبب سيطرة تنظيمات الارهابية على بعض المدن العراقية وكان توجه الحكومة في تسليح القوات الامنية لما تشهده من معارك تحرير ، وبعده تحسنت بعض الشيء في سنة 2017 عن سنة 2016 بنسبة نمو (11%) الا انها لم تصل على ما كانت عليه قبل 2014 ، ثم انخفضت خلال سنة 2018 بنسبة سالبة (16) عن سنة 2017 بسبب انخفاض اسعار النفط كما ذكرنا سابقاً عن اسباب التي تخص نفس السنة ، وبعد زوال السبب في سنة 2019 عاودت على الارتفاع لتصل نسبة النمو (77%) عن سنة 2018 بالاضافة الى اعادة اعمار المدن المحررة ، اما في سنة 2020 فنحدرت بشكل كبير لتصل نسبة سالبة (87%) عن سنة 2019 ، بسبب نقشي فايروس كورونا كما ذكرنا سابقاً. والجدول ادناه يوضح مساهمة ونمو نفقات الاستثمارية خلال مدة البحث

### 3-3-2 الحصيلة الاجمالية المخططة والمتحققة في العراق

بعد اتمام عملية التقدير بإحدى طرق التقدير المعتمدة في الهيئة يقوم المكلف بتسديد الضريبة الواجبة عليه ، يتم تسديد مبلغ الضريبة . ويوضح الجدول الآتي :

### جدول (2) الإيرادات الضريبية المخططة والمتحققة للسنوات من (2008 - 2020)

ملاحظة: المبالغ بملايين الدنانير

السنوات	الضرائب المخططة /دينار	الضرائب المتحققة /دينار	نسبة التنفيذ	نسبة التطور للمخطط
2008	298580	539751	180	--
2009	645654	739000	114	116
2010	375052	881345	234	(41)
2011	420446	1073556	255	12
2012	727201	1382404	190	73
2013	718455	1361515	189	(1)
2014	----	1465846	----	----
2015	1163762	1723696	148	--
2016	2558874	3384175	132	120
2017	4035657	5093886	126	58
2018	4255680	4157089	97	5
2019	4115824	3116256	75	(3)
2020	-----	3425551	---	---

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للضرائب

بلغت نسب تنفيذ لتحصيل الإيرادات الضريبية لسنوات البحث 2008-2020 ( 180% ، 114% ، 234% ، 255% ، 190% ، 198% ، 148% ، 132% ، 126% ، 97% ، 75% ) على التوالي باستثناء سنة 2014 وسنة 2020 لعدم وجود مخطط بسبب عدم اقرار الموازنة العامة للدولة حسب اجابة الهيئة العامة للضرائب ، ومن الجدول اعلاه يمكن القول :

- 1- حققت الهيئة اعلى نسب تنفيذ في تحصيل الإيرادات الضريبية في سنتي (2010 و 2011) بنسب تنفيذ ( 234% ، 255% ) على التوالي ويعود السبب في ارتفاع نسب تنفيذ خلال السنتين الى تخفيض المخطط للتحصيل عن السنة السابقة
- 2- بلغت اقل نسبة في تنفيذ تحصيل الإيرادات الضريبية خلال سنة 2019 بواقع (75% ) ويعود السبب الى ترشيد النفقات العامة للدولة بصورة عامة مع تخفيض النفقات الاستثمارية خلال سنة 2019 بصورة خاصة مما اثر سلباً على الحصيلة الضريبية .

- 3- على الرغم من ارتفاع في نسب التنفيذ اكثر من (100% ) خلال المرحلة الزمنية الاولى من سنوات البحث من سنة 2009 لغاية 2013 ، الا انه شهدت هذه السنوات بالتذبذب واضح للتخطيط للإيرادات الضريبية حيث بلغت النسب نمو

في التخطيط بهذه المرحلة (116% ، - 41% ، 12% ، 73% ، - 1%) على الرغم من الاستقرار النسبي للوضع الاقتصادي والسياسي للبلد .

4- اما المرحلة الزمنية الثانية التي بدأت في سنة 2016 ولغاية سنة 2019 بنسب نمو بالمخطط ( 120% ، 58% ، 5% ، - 3%) وكانت أعلى نسبة نمو بالمخطط بواقع ( 120%) خلال سنة 2016 عن سنة 2015 باعتبارها سنة اساس لسنة 2016 ، ومن ثم بدأ النزول التدريجي لسنوات اللاحقة للوصول ما دون الصفر في سنة 2019 بواقع (-3%) عن سنة 2018 ، على الرغم من اتساع الوعاء الضريبي لقطاع الشركات حيث تم بدأ بالتحاسب الضريبي لشركات الانترنت ، اما بالنسبة لسنة 2020 لا توجد بها مخطط تحصيل بسبب عدم اقرار الموازنة العامة للدولة بحسب ما ذكرته الهيئة العامة للضرائب .

اختبار فرضية البحث: يهتم هذا المبحث باختبار فرضية البحث من خلال قياس تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية كميأ باستخدام البيانات المالية التي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للضرائب ، ووزارتي المالية والتخطيط عن نفقات الموازنة الاستثمارية واجمالي الضرائب المخططة والمتحققة لمختلف القطاعات ، وفيما يأتي الفقرات التي سيتناولها:-

3-3-3 اختبار فرضية التأثير. :تنص فرضية البحث" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للنفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية"

يتم اختبار الفرضية ، من خلال قياس تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية" ولغرض قياس ذلك كميأ من خلال احتساب معادلة الانحدار الخطي (Simple linear regression) ، إذ يعتبر نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط من اكثر ادوات التحليل الاحصائي استخداماً ، ويهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع ومتغير كمي اخر وهو المتغير المستقل . وبافتراض وجود متغير تابع ومتغير مستقل ، فانه يمكن صياغة النموذج على النحو الاتي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \varepsilon_i$$

وتمثل:

$y_i$  : المتغير التابع

$\beta_0$  : الجزء الثابت

$\beta_1 x_{1i}$  : المتغير المستقل

$\varepsilon_i$  : الخطأ العشوائي

وسيتم اختبار علاقة الارتباط (Pearson Correlation) بين المتغير التابع (الحصيلة الضريبية) والمتغير المستقل (نفقات الموازنة الاستثمارية) كذلك اختبار التأثير باستعمال اختبار (F) لبيان مدى معنوية معادلة الانحدار المحتسبة لتقدير معالم إنموذج الدراسة ، فضلاً عن اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية واستعمال معامل التحديد ( $R^2$ ) لتفسير مقدار التباين الذي تفسره الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية فضلاً عن اثبات قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلائلها الاحصائية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS23) .

قام الباحث بالفصل بين الحدود الزمانية لما قبل سنة 2014 وما بعد سنة 2014 وذلك لدراسة الظاهرة محل البحث وبيان اثر نفقات الموازنة الاستثمارية على الحصيلة الضريبية وكما يأتي :

1- اثبات الفرضية الرئيسية لغاية سنة /2014 وذلك من خلال استخدام الموازنة الاستثمارية كمتغير مستقل والحصيلة الضريبية كمتغير تابع وكالاتي:



## جدول (3) مصفوفة الارتباط للفرضية الرئيسية الاولى

## Correlation

الدالة الاحصائية	Sig.	قيمة معامل الارتباط .Correl	المتغير التابع Y	المتغير المستقل X
دال معنويا	0.014	.809	الحصيلة الضريبية	نفقات الموازنة الاستثمارية

يوضح جدول (3) مصفوفة الارتباط علاقة الارتباط بين المتغير التابع (الحصيلة الضريبية) والمتغير المستقل (الموازنة الاستثمارية) إذ تشير النتائج الى ان درجة الارتباط كان بلغت (0,809) عند مستوى معنوية (0,014) وهي اقل من مستوى الدلالة (0,05) اي دالة معنويا ويعد مستوى عالي من الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

## جدول (4) معامل التحديد ومربع معامل التحديد لاختبار الفرضية الرئيسية

Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
					R Square Change	F Change	Sig. F Change
1	.809	.655	.586	6776315.78	.655	9.504	.027

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = 6,607

يوضح الجدول اعلاه قيمة (F) المحسوبة وبالذغة (9,504) عند مستوى معنوية (0,027) اكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (6,607) ويتبين بان العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم الانموذج ذات دلالة معنوية اقل من (0,05) ويستدل من ذلك ان للنفقات الموازنة الاستثمارية تأثير معنوي في الحصيلة الضريبية .

واتضح ان المعادلة ذات قوة تفسيرية بدلالة معامل التحديد ( $R^2$ ) مقدارها (0,655) في حين بلغ معامل التحديد المصحح  $R^{-2}$  (0,586) وهذا يعني بان المتغير المستقل (الموازنة الاستثمارية) تفسر ما نسبته (65%) من إجمالي التغيرات الحاصلة في قيم المتغير التابع (الحصيلة الضريبية)، أما النسبة المتبقية والبالغة (35%) فانه يعتبر من الاخطاء العشوائية في اختيار الاجابة المحددة او يعزى الى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج.

## جدول (5) نتائج قيم الثابت ومعاملات الانحدار في قياس تأثير الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية

## Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-3236251.830	8625749.824		-.375	.723
الحصيلة_الضريبية X	23.880	7.746	.809	3.083	.027

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = 2.015

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وفق الجدول (5) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) اذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (3,083) عند مستوى معنوية (0.027) اكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (2,571) عند درجة حرية (5) وهذا يعني رفض فرضية العدم ( $B_0=0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $B_1 \neq 0$ ) أي انه يعني هناك تأثير معنوي مهم للموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية . وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية كما يأتي:

$$\text{الحصيلة الضريبية} = -3236251.830 + (23.880) \text{ نفقات الموازنة الاستثمارية}$$

وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (23.880)، على أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل ( نفقات الموازنة الاستثمارية) ستؤدي الى زيادة أيضا في (الحصيلة الضريبية) بمقدار (23.880) اي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبناءً على ذلك واعتمادا على النتائج الإحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار نستدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة موفرة بذلك اجابة مفادها "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية"  
2- اثبات الفرضية الرئيسية بعد سنة /2014 وذلك من خلال استخدام الموازنة الاستثمارية كمتغير مستقل والحصيلة الضريبية كمتغير تابع وكالاتي:

#### جدول (6) مصفوفة الارتباط للفرضية الرئيسية بعد سنة /2014

##### Correlation

المتغير المستقل X	المتغير التابع Y	قيمة معامل الارتباط .Correl	Sig.	الدلالة الاحصائية
الموازنة الاستثمارية	الحصيلة الضريبية	-.191	0.359	غير دال معنويا

يوضح جدول اعلاه مصفوفة الارتباط علاقة الارتباط بين المتغير التابع (الحصيلة الضريبية) والمتغير المستقل ( الموازنة الاستثمارية) إذ تشير النتائج الى ان درجة الارتباط بلغت (-0,191) عند مستوى معنوية (0,359) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0,05) اي ان مستوى الدلالة غير دالة معنويا عند معنوية (0,05) وتعد العلاقة بين المتغيرين عكسية وان مستوى العلاقة سلبية و ضعيفة من الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

#### جدول (7) معامل التحديد ومعامل التحديد لاختبار الفرضية الرئيسية

##### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
					R Square Change	F Change	Sig. F Change
1	.191	.036	-.204	7662766	.036	.151	.717

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = 7,708

يوضح الجدول (7) قيمة معامل الارتباط إذ تشير النتائج الى ان درجة الارتباط كان بلغت (0,191) عند مستوى معنوية (0,717) ويعد مستوى الارتباط ضعيف جدا بين المتغير المستقل والمتغير التابع فيما ظهرت قيمة (F) المحسوبة والبالغة (0,151) عند مستوى معنوية (0,717) اصغر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (7,708) اي انها لم تتجاوز اختبار (F)، كما بلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) مقدارها (0,036) وتبين بان العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم الانموذج ليست ذات دلالة معنوية اقل من (0,05) مما يدل عدم وجود فروق معنوية وان الانموذج لا يمثل الظاهرة المدروسة اي بمعنى قبول الفرضية الصفرية  $H_{01}$  وان الانموذج غير معنوي احصائياً ويستدل من ذلك إنه ليس للموازنة الاستثمارية اي تأثير معنوي مهم في الحصيلة الضريبية بعد سنة 2014 وبذلك نقبل الفرض الصفري ونصل الى نتيجة مفادها " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية"

### الاستنتاجات

- 1- تبين وجود تذبذب في نسبة نمو نفقات الموازنة الاستثمارية خلال سنوات البحث وخاصةً بعد سنة 2014 ، وذلك لتأثر الموازنة الاستثمارية للدولة بأسعار النفط العالمية لاعتماد الموازنة العامة على تصدير النفط .
- 2- ضعف مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية مما جعل اعتماد افراد المجتمع على ما تقدمه الحكومة من سلع وخدمات الذي أدى بدوره الى زيادة النفقات التشغيلية وانخفاض في تخصيصات نفقات الموازنة الاستثمارية
- 3- عدم وجود اسس علمية لدى الهيئة العامة للضرائب في التخطيط لتحويل الإيرادات الضريبية ، إذ تجاوزت نسبة التنفيذ في سنوات البحث المختارة تتجاوز (100%) ووصلت الى نسبة 255% في سنة 2011 .
- 4- اثبت البحث وجود علاقة ارتباط بين نفقات الموازنة الاستثمارية والحصيلة الضريبية خلال سنوات البحث ، إذ كانت العلاقة طردية بينهما مما يعني ان زيادة النفقات الاستثمارية ينعكس ايجاباً في الحصيلة الضريبية ، الا ان تأثير النفقات الاستثمارية انخفض في الحصيلة الضريبية بعد سنة 2014 وذلك لاتساع الوعاء الضريبي مع انخفاض التخصيص بالنفقات الاستثمارية
- 5- اظهر التحليل الاحصائي وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين نسب انجاز نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية ، إذ توجد علاقة طردية ، مما يعني ان انفاق اي دينار إضافي في الموازنة الاستثمارية سينعكس ايجاباً في زيادة الحصيلة الضريبية المتحققة

### التوصيات

- 1- يتطلب على الجهات المعنية عند تخطيط واعداد الموازنة العامة تنوع الإيرادات الأخرى التي تمول النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها ، وتقليل الاعتماد على ما تصدره من نفط لتحقيق الاستقرار وزيادة نمو تخصيصات نفقات الموازنة الاستثمارية في القطاعات الخدمية والانتاجية كافة لما لها من اهمية كبيرة في انعاش الاقتصاد الوطني الذي بدوره سينعكس على الحصيلة الضريبية.
- 2- تقديم الدعم الكامل للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية لأن الحصيلة الضريبية تستند بشكل كامل على عوائده من أنشطة الاقتصادية.
- 3- ينبغي اخذ الوضع الاقتصادي للبلد بنظر الاعتبار عند التخطيط للإيرادات الضريبية من قبل الهيئة العامة للضرائب فضلاً عن وضع اسس علمية وواقعية للخطة يمكن تطبيقها بشكل سليم وقريب من الواقع.
- 4- تذليل الصعوبات كافة أمام الوحدات الحكومية المستفيدة من النفقات الاستثمارية لتمكينها من رفع نسب الانجاز المادي والفني للنفقات الاستثمارية

## المصادر :

## أولاً : الكتب العربية

- 1- اسماعيل، خليل اسماعيل (2001). المحاسبة الضريبية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد
- 2- الخرسان، محمد حلو داود (2020). المحاسبة الضريبية، الغدير للطباعة والنشر، بغداد.
- 3- خلف، فليح حسن (2008). المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، اربد، الاردن.
- 4- دراز وابو دوح، حامد عبد المجيد، محمد عمر حماد (2006). مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الابراهيمية، مصر.
- 5- عبد المطلب عبد الحميد (2005) . اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر.
- 6- الفضل مؤيد ونور، عبد الناصر (2002). المحاسبة الادارية ، دار الميسرة للطباعة والنشر عمان الاردن
- 7- نور، عبد الناصر وعدس، نائل حسن والشريف، عليان (2008) . الضرائب ومحاسبتها، دار الميسرة للنشر ، عمان الاردن.
- 8- ياسين ، فؤاد توفيق (2012) . المحاسبة الضريبية ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن .

## ثانياً : الرسائل والاطاريح:

- 1- الامام ، امجد جميل صبحي ، (2006)، الجمعية الخيرية والتهرب الضريبي ، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطني نابلس فلسطين.
- 2- خضر بارزان علي ، (2008) ، تقويم أداء الإدارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية ، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد
- 3- صبري ، زينه فاضل ، (2018) ، اثر استخدام الاجراءات التحليلية في تعزيز ثقة ومصداقيه القوائم الماليه المقدمه للاداره الضريبية، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
- 4- السعدي ، مروج طارق حسن جواد ،(2007) ، تقدير الوعاء الضريبي باستخدام طريقة التقدير الذاتي ، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير في الضرائب ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد ، العراق
- 5- الشافعي ، علاء حسين علوان ،(2005)، العوامل المؤثرة في حصيلة ضريبة الدخل في العراق ، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد .
- 6- العسكري، زينا محمد سبتي ، (2014) ، دور ضريبة العقار في زيادة الايرادات الضريبية ، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
- 7- نعيثل ، بدر رشيد ،(2009)، الالتزام بالمبادئ العامة لتدقيق البيانات المالية واثرها في تحديد وعاء ضريبة الدخل ، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد ، العراق.

## ثالثاً :البحوث والمؤتمرات

- 1- الطائي والخرسان، اسعد خليل، محمد حلو داود (2016). مجلة دراسات محاسبية ومالية مجلد 11 العدد 34، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 2- خديجة جمعة الزويني،(2008)، الفساد واثره على الموازنة العامة للدولة . مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة الحادية والثلاثون، العدد 73
- 3- الدوري والسامرائي، زكريا، يسرى (2001). العلاقة بين الحصيلة الضريبية والحوافز في الهيئة العامة للضرائب، بحث مقدم الى المؤتمر الضريبي الاول، الهيئة العامة للضرائب، بغداد.
- 4- الشبلي ، غزوان (2013) . محاضرات ملقات على طلبة المرحلة الثالثة ، قسم المحاسبة ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق
- 5- عبادي و الزيايدي ، بتول مطر ، علاء حمد عبد (2015). مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد 17 العدد 3، الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية .
- 6- كاظم خمات سلمان ومحمد فريح (2017) . مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد السابع عدد الثاني ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المثني

## رابعاً: المصادر الاجنبية:

- 1- Mruk, Christopher J. ,(2006), Self-Esteem Research, Theory, and Practice: Toward a positive psychology of Self-Esteem, Springer Publishing Company, Inc, 3<sup>rd</sup> .
- 2- Dennis F., & Okoye E.,( 2014), The impact of taxation on Revenue Generation in Nigeria : A study of federal capital territory and selected state, international Journal of public administration and management Research Vol.2, No.2.